أضـاحٍ بالتقسيط..

سعر الأضحية يحتاج إلى راتب وهذا يصادر التزامات أخرى أهم

✻ .. في هذا الوقت من كل عام تشهد أسواق المواشي إقبالا واسعا خلاف هذا العام الذي يشهد تدنيا نسبيا لاقبال الناس وتراجعا ملحوظا نظرا لارتفاع أسعار الأضاحي وانعدام القدرة الشرائية عند المواطنين بسبب الغلاء وقلة دخل الفرد اليومي الحائل دون قدرته على شراء أضحية العيد.

تحقيق/ أمل عبده الجندي

"اللجوء إلى تقسيط سعر الأضحية عكس حال الناس المعيشي"

"خبير اقتصادي: استيراد الماشية تسبب بإهمال الثروة الحيوانية المحلية"

"المؤسسة الاقتصادية: المستورد فقط يخضع للتقسيط"

* محمد الشرعبي أحد المواطنين الذين اتجهوا إلى شراء الأضحية بالتقسيط يقول: أسعار مرتفعة وغـلاء يسحق الناس حيث إن سعر الكبش في الأسواق يفوق الراتب كون سعره يصل إلى ما بين 40-60 ألف ريال وهذا هو الحديث المتداول بين الناس داخـل الأسـواق الخاصة بالمواشي قبيل عيد الأضحى المبارك.
* رقية الشايف تقول: عندما كانت الأضحية في الماضي بأسعار معقولة كان بمقدورنا شراءها ولكن خلال السنوات الأخيرة أصبحت أسعار الأضاحي تفوق الراتب ونعجز عن شرائها، وعندما قدمت المؤسسة الاقتصادية توفير الأضحية بالتقسيط وجدنا أن ذلك أفضل خاصة وأن متطلبات العيد كثيرة لا نستطيع إغفالها وهذا قد يفي بالغرض إلى حد ما .. وإن كان لذلك عيوبه من ناحية أن الأضحية ليست بالمواصفات التي كما لو نختارها نحن من الأسواق العامة إلى جانب أنها مستوردة وليست أغناماً بلدية حيث يظهر ذلك في الطبخ لأن المستوردة لاتنضج سريعا بل تحتاج إلى الكثير من الوقت.

شراكة الأضحية

* يقول "نسيم علي": نحن مضطرون لشراء الأضحية بالتقسيط لأنه كل ما قلنا يمكن الوضع سيتغير إلى الأفـضـل.. للأسف يـزداد سوءاً، ومع ذلك نعتبر أنفسنا أفضل حالا من غيرنا بكثير فهناك من يتشارك قيمة الأضحية مع مجموعة من الناس وهمه الوحيد أن يحيي سنة عيد الأضحى المبارك ويدخل الفرحة إلى قلوب أسرته.
نعمان سعيد يرى أن سعر الأضحية في المؤسسة الاقتصادية الذي يصل إلى 25 ألف ريال يتناسب مع مرتب الموظف العادي كونه بالتقسيط على مدى 6 أشهر، أما من يقوم بشرائها نقدا من المؤسسة فإن سعرها يبلغ 22 ألف ريال وهذا ما شاهدناه داخل الحظيرة الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية التي تم شراء أضحيتنا منها لهذا العام.

رفع الأسعار

* الباعة في سوق المـواشي يشكون من ارتفاع الأسعار خاصة للمستورد لأن الجمارك التي تفرض كبيرة، بالإضافة إلى الضرائب حيث أوضح أحمد مهيوب -بائع مواش- أن شحة الديزل والأمطار وغلاء العجور والجمارك لهذا العام اضطرنا إلى رفع الأسعار على المواطن، ولذا أعرب المواطن المسكين عن عدم قدرته هذا العام على شراء الأضحية من الأسواق رأسا ولجأ إلى تقسيطها من راتبه.
* مريم ..تبيع أضاحي العيد في سوق المواشي تقول: بدل أن تدعمنا الدولة وتساعدنا في تربية المواشي حاربتنا بالمواشي البربرية المستوردة من الخارج فبدل أن كان يمتلك مربي المواشي المحلي 150رأساً على الأقل من المواشي - مثلا - تقلص العدد مابين 40-30 رأساً كحد أقصى.

دون فحوصات

* من جهته يرى أسامة سيف ناشر -دكتور بيطري- أن ازدياد أسعار الثروة الحيوانية ترجع أسبابه إلى عدم تربية المواطنين للحيوانات في الأرياف خوفا من الأمراض الموجودة في اليمن والتي تأتي عن طريق الحيوانات المستوردة من المحجر دون فحوصات.
وقال: إن الحكومة غائبة عن معاناة المواطنين فأقطابها التقليدية توافقت على التقاسم والتحاصص دون العمل على رفع المعاناة عن كاهل المواطن، الأمر الذي ضاعف من معاناة الناس في وقت كانوا ينتظرون فيه ثمار التغيير.

روابط اجتماعية

* نهى سالم الفقيه -مرشدة دينية- تقول: إن الأضحية جعلها الله سبحانه وتعالى للترابط الاجتماعي بحيث إن الغني يعطي الفقير بحيث يساهم المجتمع في غرس الفرحة عند الفقراء ونبذ الأحقاد التي تتسبب بتخلخل الروابط الاجتماعية والإسلامية في أوسـاط المجتمع ..لذا لا بد من التعاطف والتراحم كي نحاصر الفقر..وندخل البسمة إلى شفاه المحتاجين.

أضاح صومالية وربح بسيط

* شفيق غالب الحميدي -مدير مبيعات قطاع اللحوم بالمؤسسة اليمنية الاقتصادية- يوضح أنه في ظل سياسة المؤسسة لتوفير الأضاحي لموظفي الدولة والقطاع العام قامت المؤسسة بتوفير الأضـاحـي من المـصـادر مباشرة عبر التقسيط المباشر للجهات أو عبر البريد أو عن طريق أحد البنوك تحت عقود وضمانات يخضع لها المواطن في كل جهة.
وأكد أن الأضاحي المتوفرة ليست محلية كونها مستوردة من الصومال ويصل سعرها إلى حدود الـ 25ألف ريال، وهذا يعتبر ربحاً بسيطاً جدا يغطي تكاليف التشغيل.
وعن دراستهم لأسعار السوق يقول: إن أسعار المواشي في المؤسسة مناسبة جدا خاصة وأن أسعار أسواق المواشي أصبحت باهظة الثمن لا يقدر على شرائها الموظف العادي، فنحن بدورنا قدمنا له المساعدة عبر سياسة المؤسسة حرصا منا على حصول الفقير قبل الغني على أضحية العيد.

سياسة اقتصادية خاطئة

* ويؤكد محمد الحميري الخبير الاقتصادي أنه في كل عام ينتظر عامة الناس مناسبة عظيمة تطل عليهم بفرحة ولهفة يتعزز فيها التقارب والألفة وأواصر العلاقات الاجتماعية الطيبة إلا أن السياسات الاقتصادية الخاطئة جعلت من حياة المواطن اليمني مثيرة للشفقة بما فيها من الآثار السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية وخصوصا على الثروة الحيوانية.

يقول : ازدادت أسعار المـواشي في السوق هذا العام بفارق يصل إلى 15 ألف ريال مقارنة بالعام الماضي في وقت يعيش فيه الناس أزمة اقتصادية وقد فاقم من الأمر استيراد الماشية من الخارج ما نتج عن ذلك تردي الوضع الاقتصادي داخل اليمن وتسبب بإهمال الثروة الحيوانية المحلية الأمر الذي زاد من معاناة وتذمر تجار المواشي خاصة هذا العام.
وأرجع تردي الأمر إلى اتباع الحكومة سياسات خاطئة لإنعاش الاقتصاد عبر استيراد المواشي من الخارج، خاصة وبعضها تحمل أمراضا تؤثر على الثروة الحيوانية المحلية وعلى الناس وهذا فيه خسارة للاقتصاد اليمني.

عبدالله حويس

عيدٌ بغُصّةِ المحروقات..

البنزين والغاز والديزل.. طوابير عيديّة .. معقول ؟!

استطلاع/ فايز البخاري

* .. ما إنْ اقتربَ موعدُ عيدِ الأضحى المبارك حتى بـدأتْ تلوحُ في الأُفُـقِ علاماتٌ وبـوادرُ أزمة محروقات في غالبية المحافظات بما فيها أمانة العاصمة التي ارتفعَتْ وتيرة الأزمة فيها خلال الأيام السابقة للعيد إلى مستوى لم يكن أحدٌ يتوقعه في ظل حرص الحكومة والقيادة السياسية على توفير هذه المواد وباهتمام رئاسي مباشر لإدراك القيادة السياسية أهمية توفير هذه المواد في استقرار المعيشة اليومية للمواطن الذي يعتمد عليها في كل مجريات الحياة.
ونظراً لتفاقم الأزمة فقد كانت صحيفة (الثورة) حاضرةً في الميدان ترصُدُ الحدث وتنقله كما هو لتزداد جهود الجهات المسئولة في وزارة النفط والمعادن وشركة النفط من أجل تخفيف وطأة هذه المشكلة على المواطن المسكين الذي تتجاذبه المشكلات من كل الجهات ولم يعد يحتمِل أي نوع من هذه الأزمات.
* بنزولنا الميداني مساءً كانت غالبية المحطات في أمانة العاصمة مغلقة والأحجار والحواجز الحديدية تحيط بها من جميع الجهات وأنوارها مطفأة تماماً، وحين كنا نسأل بعض مَن نجدهم واقفين بسياراتهم منتظرين قدوم المشتقات النفطية كانوا يقولون لنا أنّهم يَشُكُّون في وجود بنزين وديزل في المحطات ولكن أصحابها ينكرون وجـودهـا.. ودليل السائقين على ذلك بأنّ بعضها مغلق من أكثر من أسبوع ولم تفتح لتعبئة المركبات لا ديزل ولا بنزين، وهو ما لا يُعقل أنّه حاصل فعلاً، لأنّ القاطرات المخصصة لكل محطة لا يمكن لها أنْ تتأخر كل هذه المُدة، فما بالنا حين يكون الوضع كذلك في كل محطات أمانة العاصمة!!
في شارع الستين الذي ذرعناهُ وطفناهُ من جولة الجمنة تقاطع الستين مع شارع المطار وحتى جولة المصباحي تقاطع شارع الستين مع شارع حدة لم نجد محطة وقود واحدة شغالة، بل كلها مطفأة وتخلو الكثير منها حتى من عُمّال أو ممن تستطيع سؤاله، والبعض التي وجدنا فيها بعض العُمال يقولون لنا أنّ المشكلة ليست منهم ولكنها ترجع إلى تأخر وصول قاطرات النفط لعدم شحنها من شركات مصافي مارب أو مصافي عدن بسرعة أو نتيجة تقطع قبلي يحتجز بعضها لأيـام، ما يتسبب في حدوث أزمـة.. ولكن أحد السائقين أكّـدَ أمام صاحب المحطة الـذي حضرَ لتوه أنّهم يستغلونهم ويتذرعون بما قالوا أنه تقطع القبائل فيما المحطات مليئة بالوقود. وطالَبَ الجهات المعنية بإنزال مفتشين للتأكُّد من صحة أقواله أو يقطعوا يده! هكذا حسب ما قال.

طوابير طويلة

* في محطة شركة النفط المواجهة لمنتزه فج عطان قرب معارض إكسبو - وهي الوحيدة التي كانت شغالة على امتداد شارع الستين من جنوبه إلى شماله- كانت الطوابير عليها كبيرة وطويلة جداً، وشهدَ المواطنون جميعاً الذين وجدناهم هناك أنهم يأتون إليها ويجدون ما يريدون لكن بصعوبة بالغة نتيجة الزحام الشديد لانعدام الوقود في بقية المحطات وتوجه الجميع إليها.. وشكوا فقط من أنهم أحياناً ينتظرون أوقاتاً طويلة بعد نفاد الكمية حتى يأتي الدعم الآخر.
وقد قالَ لنا أحد العُمّال فيها أنّ ذلك يحدث بسبب هلع المواطنين وتدافعهم الكبير على المحطة في ظل إغـلاق بعض المحطات، مما يتسبب في نفاد الكمية المخصصة لها بسرعة، فيضطرون للانتظار حتى تأتي الكمية الأخرى، رغم أنهم قد زادوا من عدد رحلات قاطراتهم ولكن ذلك لم يُجدِ في ظل الهلع الكبير الذي لدى المواطن، والذي قال إنه يخلق الأزمة بنفسه.
مدير إحدى المحطات بشارع تعز أرجعَ ذلك إلى كثرة الطلب على مواد المحروقات بسبب نشاط حركة السير للتنقُّل بين المحافظات نتيجة رغبة الكثير من الأُسَر الذهاب إلى قُراهم في الأرياف لقضاء إجازة العيد الكبير فيها، وهو ما يجعلهم يزيدون من تموين سياراتهم خشيةً من أنْ تحصل أزمة؛ وإذا بهم يصنعون الأزمة فعلاً التي يخشون منها.
ويقول لو أنّ كل سائق أخذَ حاجتَهُ فقط لما تفاقمتْ الأزمة بهذا الشكل الذي وصلَتْ إليه بهذه السُرعة خلال أيام وبدون أي مُسوّغ.. ولم يستبعِدْ وجـود بعض من زملائه مُلّاك محطات الوقود يقومون باحتكار هذه المواد لبيعها لأصحاب النفوس الجشعة ليلاً بواسطة البراميل والدبيب لتسويقها بعيداً عن المحطات في السوق السوداء. وقال إنّه يضم صوتَه إلى أصوات مَن يطالبون بنزول فرق تفتيش لمعاينة المحطات المحتكرة ومعاقبة أصحابها بشكل رادع حتى لا تتكرر المشكلة.
وأضـاف بـأنّ هـذه الظاهرة تتكرر بسبب عدم اتخاذ شركة النفط لعقوبات صارمة في حق المحتكرين والمتلاعبين بكميات الوقود المخصصة لهم أو تكريم الملتزمين بزيادة الكمية لهم وتخفيضها عن المحتكرين.

غياب الرقابة

* وفي هذا الصدد أيضاً وأثناء نزولنا الميداني لبعض الأحياء والشوارع بأمانة العاصمة التي بدتْ فيها الحياة مشلولة إلى حَدٍّ ما، وجدنا الكثير من المواطنين الذين يشكونَ من انعدام مواد الطاقة (البنزين-الديزل-الغاز) وأبدوا تذمُّراً كبيراً من استمرار هذا الوضع المزري كما أبدوا بنفس القدر استياءَهم من عدم اتخاذ الجهات المعنية خطوات واضحة وجادة تكفل وضع حَدٍّ لهذه المهزلة التي تجري على مرأى ومسمَع من الجهات المعنية منذ حوالي شهر ولم تقم الجهات المعنية بوضع حد لها منذ البداية، وكأنّهم يريدون عقاب الشعب لأسباب لم تُعرف حتى الآن، أو أنّهم يريدون تحقيق شيء لمّا يفصحوا عنه بعد!
وهذا حسب قول المواطن محمد مسعد نُصاري - موظف قطاع خاص- والذي التقيناه عند فرزة باب اليمن يبحث عن سيارة خاصة تأخذه مع عائلته إلى قريته لقضاء إجازة العيد بعيداً عن ضجيج المدينة وطوابير السيارات أمام محطات المحروقات التي يقع منزله بجوار إحداها.

أجرة مضاعفة

* وهذا الأمر والتهافت على سيارات الأجرة والنقل من قبل المواطنين المسافرين من أمانة العاصمة إلى جانب نـدرة الوقود (البنزين والديزل والغاز) دفع بأصحاب سيّارات الأجرة وغيرها إلى مضاعفة أجرة الراكب إلى درجة وحـدّ لم تبلغه من قبل، حيث وصلت أجرةُ الراكبِ من صنعاء إلى تعز الأربعة والخمسة آلاف ريال، وعُذر السائقين ندرة الوقود وغلاء سعره، الذي يقولون إنّهم يشترون بعضه من السوق السوداء بسعر مضاعف، مع أنّ بعض السائقين لا يُقِر بذلك لكنّه يقول إنّها فقط بسبب ذهابهم من صنعاء والسيارات مليئة بالركاب وعودتهم فارغين نتيجة عدم وجود مسافرين إلى أمانة العاصمة خلال الأيام التي تسبق العيد؛ إذْ يكون الناس غالباً في تأهب للسفر خارج العاصمة وليس العكس.
وبحسب السائق عبده قائد سيف - سائق بيجو أجرة- فإنّ هذا الوضع جعل أصحاب محطّات الوقود يمارسون أساليب ابتزازية تدفع السائقين لشراء الدبة البترول أو الديزل أو الغاز بسعرٍ مضاعف من أجل الوصول بالركاب المتهافتين عليهم إلى محافظاتهم بأقصى سرعة.

احتكار وجشع

* السائق شايف النهمي ذكر أنّه كان في طابور سيارات عند إحدى محطات البنزين بشارع الستين الشمالي ,وأنّهُ بمجرّد وصوله إلى عند ماكينة تعبئة البنزين وفتح خـزان الوقود تفاجأ بانطفاء الكهرباء دون سابق إنذار، فقال للعامل:شغّلوا ماطور المحطة وعبّوا لنا بترول.. فردّ عليه العامل حالاً، وذهب ولم يعد، حينها تجمهر أصحاب السيارات الذين تبيّن لهم أنّ الكهرباء لم تنطفئ فقد كان الشارع مضاءً بأعمدة الإنـارة, وكابينة الـصرّاف الآلي لأحد البنوك المنتصبة في المحطة شغّالة، ولم تنطفئ سوى ماكينات التعبئة، وعندها فقط عرف السائقون أنّ الإطفاء متعمّد بغرض التحفُّظ على بقية الوقود لبيعه في السوق السوداء، بدليل تواجد سيّارات كانت تحمل براميل على مقربة من المحطة بانتظار الفرصة المناسبة للاقتراب والتعبئة بعد رحيل السيارات التي سيظن أصحابها أنّ الكهرباء فعلاً انطفأت..
لكن أحد السائقين بـادر للسؤال: ليش ما تشغلوا ماطور المحطة؟
وعندها عرف الجميع أنّها خطة مدبّرة من صاحب المحطّة الذي انكشف أمره وانصاع مرغماً لإعـادة الكهرباء وتعبئة السيّارات بالوقود بعد أنْ أقسم السائقون وقرروا المبيت في المحطة.
نحن وخلال نزولنا الميداني وجدنا أنّ الأزمة في تفاقم والجهات المعنية لا حضورَ لها ولا حس ولا خبر، ولم نجد سوى خبر عاجل نزلَ في أسفل قناة اليمن الرسمية يقول أنّ شركة النفط تهيب بالمواطنين عدم التهافت على محطات الوقود والاطمئنان تماماً حيث والوقود متوفر ولا داع للقلق، وأنّها قد رفدتْ السوق بكمية مضاعفة تساوي 200% من المرصود لها دائماً لكي يستقر الوضع ويعيش المواطنون إجازة سعيدة في عيد الأضحى المبارك..
ونحن سنضطر في ظل الإجازة التي لا نستطيع التواصل خلالها بالمعنيين ننتظر ونتفاءل داعين اللهَ أنْ يكون ذلك صحيحاً وتنتهي الأزمة المفتعلة.

محمد حويس